The democratization of the system between political awareness and political upbringing in traditional society

Aqeel Abd Jali Jabir (Ph.D)
Al-Mustansiriya University/College of Arts
Department of Applied Anthropology
dr.aqeel2000@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v2i145.4276

Abstract

This research has focused his studies on the most important thing going through Arab and regional societies, including the Iraqi society from the political and social transformations, economic and cultural result of regime change toward democratic model for the institutions of power under proven and traditional and other social institutions and its adherence to traditional culture adopts frameworks, ideas and methods of upbringing secrete an individual and a group of consciousness politician depends on inherited historical pattern of social relations between the components of society as well as the relationship between those groups and political power make democracy is just a theory is viable concepts and realistic because it contradicts with the nature of the social system, structures and formats constituent ideas only if the worker community with those concepts and insert it into the cultural his system fueled by its members through socialization and this is what suffers our communities from not having to keep the gap between the political system evolution theory forward and setback of the community about the roots of traditional culture to protect the cultural identity and social specificity of the concepts developed by the outsider it does not fit the nature or social structure, trying to amend these concepts and adapted commensurate with perceptions to produce a political and social system and hybrid.

key words: democratization of the system, political awareness, political upbringing, traditional society

دمقرطة النظام بين الوعي السياسي والتنشئة السياسية في المجتمع التقليدي

م.د عقيل عبد جالي جبر
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب/قسم
الأنثروبولوجيا التطبيقية

(مُلَخَّصُ البَحث)

ركز هذا البحث دراسته حول أهم ما تمر به مجتمعاتنا العربية والإقليمية ومنها المجتمع العراقي من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جراء تغير نظام الحكم نحو الأنموذج الديمقراطي لمؤسسات السلطة في ظل ثبوت وتقليدية المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتمسكها بثقافة تقليدية تتبنى أطر وأفكار وأساليب تنشئة تفرز فرداً وجماعة ذات وعي سياسي يعتمد على الموروث التأريخي لنمط العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع فضلاً عن العلاقة بين تلك الجماعات والسلطة السياسية تجعل من الديمقراطية مجرد أفكار نظرية غير قابلة للتطبيق بوصفها مفاهيم واقعية لتعارضها مع طبيعة النظام الاجتماعي والبنى والأنساق المكونة له إلا أذا ما عامل المجتمع بتلك المفاهيم وأدخلها ضمن منظومته الثقافية وغذى بها أفراده عبر التنشئة الاجتماعية وهذا ما تعاني مجتمعاتنا من عدم حصوله لتبقى تلك الفجوة بين تطور النظام السياسي نظرياً إلى الأمام ونكوص المجتمع نحو جذور الثقافة التقليدية لحماية هويته الثقافية وخصوصيته الاجتماعية من مفاهيم يعدها دخيلة عليه ولا تناسب طبيعته أو بنيته الاجتماعية محاولاً تعديل تلك المفاهيم وتطويعها بما يتناسب مع تصوراته لينتج نظاماً سياسياً واجتماعياً هجيناً.

الكلمات المفتاحية: دمقرطة النظام، الوعي السياسي، التنشئة السياسية، المجتمع التقليدي

المقدمة...

أن التحولات السياسية التي شهدتها المجتمعات الشرقية ومنها مجتمعنا العراقي نحو أنموذج سياسي يتبنى مفهوم الديمقراطية محوراً أساسياً في شكل وأسلوب نظام الحكم والسلطة وبنية مؤسسات الدولة الرسمية وما صاحب ذلك من تغيرات بنيوية ووظيفية أثرت في باقي أنساق المجتمع ولاسيما النسق الثقافي الديني والنسق القرابي لما تلعبه تلك الأنساق من دور جوهري في تركيبة مجتمعاتنا التقليدية وبنفس الوقت المتنوعة عرقياً واثنياً ودينياً ومذهبياً ، أن التحول السريع خلال العقد الماضي من بداية هذا القرن لتلك المجتمعات من الأنظمة السياسية الدكتاتورية والشمولية نحو النظام الديمقراطي صاحبه هزات عنيفة عانت منها تلك المجتمعات نتيجة التباين بين أساليب وأفكار وجذور التنشئة السياسية وطبيعة

البناء الاجتماعي وبين الأفكار والأساليب الحديثة للتحول السياسي الديمقراطي وما يتطلبه من فهم وتطبيق ووعي سياسي لطبيعة الأنموذج الجديد واختلافاته عن الموروث التقليدي للمجتمع ووعيه السياسي حول طبيعة وشكل النظام السياسي ، فالديمقراطية ليست مجرد تنظيم مؤسسي للسلطة السياسية بل هي ثقافة ووعي وأدراك من قبل المجتمع والذي له الدور الأكبر في أنجاح التجربة الديمقراطية أو إفشالها بسبب تمسكه بجذوره القديمة وتصوراته التاريخية حول النظام السياسي، كما وأن السلطة السياسية لا تستطيع أيضاً فرض الديمقراطية بالقوة مهما حاولت ذلك دون الأخذ بنضر الاعتبار تركيبة المجتمع الثقافية وبنيته الاجتماعية وإعادة أنتاج الفكر السياسي للمجتمع عبر غرس روح الديمقراطية في ضوء التنشئة السياسية للأجيال القادمة.

ناقش هذا البحث في إيجاد المقاربة بين الانعكاسات الاجتماعية لتلك المفهومات في فصليين تناول الأول الإطار العام للبحث وعناصره الأساسية بينما تناول الفصل الثاني جملة من المواضيع أطرها مبحثين رئيسيين عنون الأول التنشئة السياسية وصناعة الوعي السياسي في المجتمعات التقليدية أما المبحث الثاني توجهات النظام السياسي والتحول الديمقراطي في المجتمع التقليدي.

على الرغم من وجود العديد من الأبحاث والدراسات التي حاولت البحث في موضوع الديمقراطية وأنموذج النظام السياسي المتبني لمفاهيمها وأبحاث أخرى حاولت التركيز على مكامن الصراع وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي تحولت نحو النظام الديمقراطي سياسياً إلا أن أغلب هذه الدراسات لم تناقش دور الوعي السياسي والتنشئة السياسية في قبول المجتمع النظام السياسي الديمقراطي أو عد فهمه لها وربما حتى مقاومتها حتى لو فرضت بالقوة ، وبأنها أي الديمقراطية هي جملة من المفاهيم الفكرية والاجتماعية والثقافية والسلوكية قبل أن تكون منهج عمل سياسي أو مؤسسات سلطة أو أيديولوجيا حاكمة.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث ومفاهيمه الأساسية

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعد مشكلة البحث في كون العقد الماضي شهد العديد من التغيرات التي طرأت بانتقال المجتمعات الشرق أوسطية (العربية) إلى أنموذج سياسي يتبنى مفاهيم وأيديولوجيات جديدة تحاكي في منظوراتها البنيوية أعقد ما وصل إليه مستويات التحديث السياسي في العالم دون الوقوف بشكل واضح على المضامين الوظيفية التي تستتبع تحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات ديمقراطية نظرياً وتطبيقياً.

أن مستوى التنمية والتحديث الذي طرأ على النسق السياسي لتلك المجتمعات في العديد من النواحي بدءً من تغيير مفاهيم وايديولوجيات السلطة السياسية مروراً بحقوق المواطنة والمساواة والحرية والمشاركة السياسية للمجتمع في صنع القرار وانتهاءً بمفهوم المجتمع المدني فضلاً عن التغير في طبيعة المؤسسة السياسية وشكل وطبيعة السلطة فيها نحو الدولة الديمقراطية أو العلمانية أو المدنية لم يكن كافياً بشكل واضح لينقل النظام الاجتماعي الى مرحلة توازي مستوى التغيير الذي حدث في النظام السياسي ، أن هذه الفجوة بين التركيز المكثف على التنمية والتحديث والتطوير السياسي مفاهيمياً ومؤسسياً وبين بطئ التحول والتغيير بمفهومات الثقافة التقليدية ومرجعيات الفعل الاجتماعي والسياسي يجعل من التحول نحو الديمقراطية مفهوماً شكلياً.

ثانياً: هدف البحث:

يحاول هذا الموضوع التوصل إلى فهم طبيعة العلاقة بين سرعة التحولات التنموية والتحديث في النسق السياسي عبر تبني النظام الديمقراطي وبين بطئ وربما ثبوت النسق الثقافي نحو اللحاق بالنسق السياسي وتأثيرات ذلك على تحول المجتمعات التقليدية إلى دول ديمقراطية ، والتي أنتجت بعضها مثل العراق بشكل ملفت للنظر مؤسسة سياسية تعمل بمفاهيم الديمقراطية دون مجتمع يستوعب ذلك، لذا سيحاول هذا البحث أيجاد مقاربة بين مرجعيات الفعل السياسي وعلاقتها بطبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية لتلك المجتمعات بتأثير بنى وانساق الثقافة التقليدية والانتماء للجماعة القرابية والدينية والمذهبية والعرقية فضلاً عن الصورة النمطية للمجتمع والقائمين على السلطة السياسية على حد سواء في تطبيقهم لمفاهيم السلوك السياسي الديمقراطي وما يحتاجه من وعي بمتطلبات هذا النظام ومفاهيمه والتي يصطدم بعض منها بوعي واساسيات التنشئة التقليدية والإطر المرجعية للثقافة في تلك المجتمعات.

ثالثا: أهمية البحث:

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من طبيعة التحولات و التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع العراقي والمحيط العربي والإقليمي التي تعكس طبيعة واتجاهات التنشئة في تلك المجتمعات بشكل عام وبخاصة التنشئة السياسية، فالثقافة التقليدية للمجتمع تعد من أهم المعوقات نحو استكمال التحديث السياسي وتحوله نحو الحكم الديمقراطي، فمهما كان حجم الجهد المادي والبشري المبذول لتطوير البنية المؤسسية للسلطة السياسية يبقى النسق السياسي بعيداً عن الوصول إلى التكامل أو القدرة الحقيقية لتحقيق الأهداف في ظل وجود تخلف الجانب المعنوي للثقافة، من ثم فإن الاستثمار في تحديث المجتمع وتنميته ثقافياً وفكرياً نحو تبني مفاهيم المجتمع الديمقراطي يمكن أن يسهم بشكل فاعل في الوصول إلى

النظام الديمقراطي وعكس ذلك قد تؤدي حاله التفاوت هذه الى استمرار ما نشهده اليوم من صراعات عشائرية ومذهبية وطائفية وعرقية فضلاً عن ما طرأ من ممارسات ثقافية شاذة عن قيم مجتمعاتنا بفعل ما أحدثه التغير السياسي من انفتاح على العالم.

رابعاً: منهجية البحث:

لقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي هو بمثابة أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد وعن طريق حقبٍ زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية جرى تفسيرها بطريقة موضوعية وربما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، ويعدُّ المنهج الوصفي أيضاً طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج وانسبها استعمالاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية لما يحمله من مميزات في تحليل الظواهر ووصفها بدقة وواقعية ملموسة(سعيد، ١٤٣٣/١/١ https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/%20.ppt).

المبحث الثاني :مفاهيم البحث

تعد المفاهيم من المسائل الضرورية في أي بحث علمي لذا سنتطرق باختصار لأهم المفاهيم والمصطلحات التي استعملت في بحثنا هذا وهي:

أولاً: التنشئة السياسية

تتعدد تعاريف مفهوم التنشئة السياسية بحسب تعدد الدراسات والتحاليل والمرجعيات النظرية المفسرة لهذا المفهوم إلا أن اقربها الى علم الاجتماع السياسي هو ما ينبثق عن مفهوم التنشئة الاجتماعية عموماً وفكرة دوركهايم عن الحتمية الثقافية أو الحضارية التي تجعل الفرد ذائباً في الجماعة ، وتعرف التنشئة السياسية بأنها طريقة لتأهيل الفرد وتنشئته ليصبح (كائناً سياسياً) يمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين وفي ضوء إسهامه في إطار ذلك النسق سيجري ضمن نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته والمعايير الموجودة فيه (الحسن ، ١٩٩٩، ص٢١٠-٢١١).

وتعرف التنشئة السياسية بأنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وقيمه ومبادئه السياسية ويكّون بواسطتها آراءه واتجاهاته الفكرية أو الاديولوجية التي تحدد سلوكه وممارساته وفاعليته السياسية في المجتمع ، إذ أن مجموع مواقف واتجاهات وأفكار وممارسات أفراد المجتمع تنعكس بالمحصلة النهائية على شكل وطبيعة النظام السياسي وتكون الأفكار والخبرات والاساليب السياسية التي يزرعها المجتمع في افراده (الطبيب، ٢٠٠١، ص١١).

أما هربرت هايمن فيعرفها بأنها تعلم الفرد معايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع بما يساعده على أن يتعايش سلوكياً معه(نجم ، ٢٠٠٠، ص١٣). أما كنت لانجتون فتعرف التنشئة السياسية بأنها نقل المجتمع بثقافته السياسية من جيل الى جيل (حمادي ، ٢٠١٠، ص٢٣)، وتعد لانجتون التنشئة السياسية عملة اجتماعية نفسية مستمرة بين الفرد الذي تتم تنشئته والهيئة الاجتماعية التي تقوم بالتنشئة لتكوين نماذج السلوك السياسي وألوان الادراك والاتجاهات السياسية التي سيتبناها الفرد(خريسان ، ٢٠٠٢، ص١٦).

وقد عرفها رتشارد داوسن في كتابه التنشئة السياسية بأنها عملية تطورية يتمكن من خلالها المواطن الوصول الى النضوج سياسياً عبر اكتسابه لمعلومات ومشاعر ومعتقدات تساعده على الفهم والتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به (الجدة، ٢٠٠٢، ص١٢).

إن كل هذه التعريفات تخلص الى أن التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى مؤسسات التنشئة كافة من خلالها الى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكييف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من اجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية ، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق بيئة سياسية ملائمة لاستقرار المجتمع.

ثانياً: مفهوم الديمقراطية

إن التعريفات التي قدمت لمصطلح الديمقراطية كثيرة ،إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً هو حكومة الشعب، أي اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها(الكيالي ، ١٩٧٤، ص٢٧٥)

ومع أن كلمة الديمقراطية دخلت الإنكليزية في القرن السادس عشر من طريق كلمة(Democratie) الفرنسية، إلا أن جذورها إغريقية منحدرة من كلمة (Democratia) المركبة من كلمة (Demos) وتعني الشعب و(Kratos) أو (Kratia) وتعني الحكم أي (حكم الشعب) (عمر و القيصر، ١٩٨١، ص٣٥٧-٣٥٨).

وعلى العلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين على الأصل التاريخي لمفهوم الديمقراطية إلا أنهم اختلفوا في وضع تعريف جامع للديمقراطية ، ويرجع ذلك الى طبيعة موضوع الديمقراطية ، لأنها مصطلح سياسي واجتماعي والسياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية وطبيعة هذه العلوم تحمل وجوهاً عدة تختلف عن العلوم الطبيعية والرياضيات وكون العلوم الاجتماعية تتصل اتصالاً مباشراً بتصرفات الانسان وسلوكه ومجتمعه وما يتصل بهما من أمور حياتيه لذلك فنحن بسبب ذلك أمام منظومة تعمل على وفق حاجة الإنسان وتطلعاته زماناً ومكاناً، ولذلك أصبح لمفهوم الديمقراطية تعريفات مختلفة على وفق ما يطرحه الباحثون

تاريخياً، فقد عرفها (موريس ديفرجيه) على أنها(النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة)، بمعنى أن الديمقراطية تعني المشاركة الفعالة للأفراد المتأثرين بالقرارات في عملية اتخاذها (سميث، ١٩٩٨، ص٣٧٧). أما محمد عابد الجابري فيعرفها على انها (سلطة الشعب معبراً عنها بمؤسسات تنتخبها انتخاباً حراً) (عمر والقيصر، ١٩٨١، ص ٣٥٨).

ويعرف العالم (تورين) الديمقراطية باعتبارها ثقافة أكثر مما هي مجموعة من المؤسسات والتدابير الإجرائية ، إنها ثقافة تنظم الحوار بين الثقافات المختلفة وتقوم بالتوفيق والدمج بينهما، في حين يعرفها المفكر الكندي (شارل تايلور) بأنها (سياسة الاعتراف بالآخر) (المسعودي ، ٢٠٠٦، ص٧٢). أما لنكولن فيعرفها بأنها (حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب) (مكتب السيد الشهيد(قدس سره)، ١٤٣١هـ، ص٧٧).

وإلى جانب هذه التعريفات هناك العديد من التعريفات الأخرى التي من الممكن أن نطرحها منها (أنها نظام الحكم بواسطة الشعب ،تقوم على السيادة الشعبية والمساواة السياسية)، والسلطة شعبية يمكن أن نسميها ديمقراطية ما لم تمنح وتجدد باختيار حر ولا وجود للديمقراطية أيضاً إذا كان قسم كبير من المحكومين لا يملك حق التصويت.

كما يمكن أن نعرفها بأنها (نظام للحكم)، يكون مصدر السلطة فيه نابعاً من الشعب، أي اختيار الشعب لحكومته وسيطرة الشعب على هذه الحكومة، ويكون اختيار هذا النظام عن طريق الانتخاب الحر، ويهدف الى تحقيق العدالة والمساواة والحرية إضافة إلى حل المشكلات المتعلقة بتداول السلطة وتأمينها عبر التداول السلمي عن طريق الانتخابات.

ثالثاً: المجتمع التقليدي Sacred Society :

هو المجتمع الذي تسود فيه كثير من المعايير المقبولة وتزداد الرقابة الاجتماعية ، وكذلك مقاومة الرغبة في التغيير وذلك بالمقارنة مع المجتمع العلماني (Secular Society) (بدوي، ١٩٧٧، ص٣٦٣). والمجتمع بالمعنى العام هو ذلك الإطار الذي يحد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات أو جماعات (الخشاب ، ١٩٦٧، ص١١٤).

يرى بعض العلماء أن المجتمع التقليدي هو مجتمع مقدس ، والمقدس في رأي (دوركهايم) الشيء الذي يتجنب ويوقر ويحترم، وذهب إلى أن صفة القداسة تنبع من المجتمع نفسه، وأنها تعبير عن التضامن الجمعي(بدوي، ١٩٧٧، ص٣٦٣).

ويتسم المجتمع التقليدي بعدة سمات تميزه عن المجتمعات الأخرى فالعلاقات السائدة في المجتمع التقليدي هي علاقات أولية (شخصية) قائمة على المواجهة أي أنها علاقات نسب و ولاءات أولية وليست علاقات تعاقدية مصلحية أما النظام السائد في المجتمع

التقليدي فهو نظام مهني تام النمو ونظام طبقي قائم على المساواة (عمر، ١٩٩٠، ص١٢٤). ومن ذلك نخلص الى أن المجتمع التقليدي هو المجتمع الذي تسود فيه كثير من المعايير والقيم التي يتمسك بها أفراد المجتمع ويرفضون التخلي عنها لأي سبب ويرفضون أي تغير يؤدي إلى نقل المجتمع من حالته التي هو عليها إلى حالة أخرى وتكون العلاقات السائدة بين أفراد هذا المجتمع علاقات أولية، ويسود التضامن والتعاون بين أفراد هذا المجتمع ولا نشهد وجود لأي نوع من العلاقات المصلحية التعاقدية في المجتمع التقليدي على عكس المجتمع الحديث الذي يتميز بوجود هذا النوع من العلاقات ، ويتمسك هذا المجتمع أيضاً بثقافته الموروثة جيلاً بعد جيل ويصل بها في بعض الأحيان الى مرحلة التقديس، لذا فهو يعد كل ما هو غريب أو حديث أو جديد ومختلف عن ما هو قائم فيه خطر يهدد وجوده وكيانه ولا يتقبله بسهولة أو يسعى في بعض الأحيان الى مقاومته بكل الطرائق والوسائل للحفاظ على بنى وانساق وتراتبية النظام الاجتماعي وسياقاته وادوار ومراكز الأفراد فيه وطبيعة ونمط العلاقات الاجتماعية المتعارف عليها .

الفصل الثاني: النظام السياسي والتنشئة السياسية ودورها في التحول نحو المجتمعات الديمقراطية

المبحث الأول: التنشئة السياسية وصناعة الوعي السياسي في المجتمعات التقليدية.

أولاً: التنشئة السياسية وهيمنة الثقافة في المجتمعات التقليدية.

لابد لنا وقبل الحديث عن هذا الموضوع أن نوضح ما تعنيه كلمة الثقافة(culture) فالثقافة بمعناها الواسع تشير إلى ذلك الجزء من البنيان الكلي للفعل الإنساني (ونتائجه) (الجواهري، ١٩٨٣، ص٧٧). وتعرف الثقافة حسب تايلور بأنها ((ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والعادات والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع)) (عزيز، ٢٠٠٦، ص١٣٥) .

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة بشكل عام ،ويقصد بها طرق التفكير والشعور والسلوك السياسي الخاص بجماعة ما، فهي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل ،والثقافة الأشمل تؤثر بدورها على ثقافة المجتمع السياسية، وتكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع فالشخص الاعتيادي أو رجل السياسة لا يمكنه أن يحمل قيماً سياسية أو يمارس سلوكاً سياسياً متناقضاً مع ثقافة المجتمع و إلا سيعتبر شاذاً عن المجتمع أن لم يتهم بأنه يمثل رأس الحربة لغزو ثقافي و لأفكار دخيلة(عزيز، ٢٠٠٦، ص٢٠٨) .

وقد أشار كل من (الموند) و(فيربا) من خلال دراسة استغرقت نحو خمس سنوات وتركزت على بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا والمكسيك ،مفادها أن الثقافة تحتوي ثلاثة أبعاد: معرفي و عاطفي و تقييمي ، يتكون الأول من المعارف العامة حول النظام

السياسي، ويتعلق الثاني بالولاء الشخصي للمؤسسات السياسية والزعماء، أما الثالث فيتضمن الأحكام القيمية حول الشأن السياسي . ووفق هذه الأبعاد الثلاث تم وضع ثلاث أنماط للثقافة السياسية: فهناك الثقافة السياسية الرعوية وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين ،فهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدولة أو المجتمع الوطني ويسود في مجتمعات العالم الثالث، والنوع الثاني هو ثقافة الخضوع، والثالث ثقافة المشاركة، وهذان النوعان يسودان في المجتمعات الأكثر تطوراً والتي وصلت إلى مرحلة الدولة الوطنية أو دولة المؤسسات ،وهذان الثقافتان يبلوران توجهاً من المواطنين تجاه النظام السياسي بكامله، وإن كل نمط من الأنماط الثلاثة للثقافة المشار إليها يبلور لنفسه نوعاً من التنشئة السياسية، يدعم توجهاته ويحافظ على وجوده ويعزز لدى الأفراد القيم والتوجهات المتوافقة مع بنية الثقافة و مرتكزاته الأساسية التي يعتمد عليها. وأحياناً تتعايش هذه الأنماط في مجتمع واحد مما يفسح المجال للحديث عن(تنشئات) سياسية وليس تنشئة واحدة (أبرش، ١٩٩٨، ص٢٠٩-٢١١).

وبعد أن وضحنا ما تعنيه كل من الثقافة بشكل عام وما تعنيه الثقافة السياسية بشكل خاص سننتقل الى توضيح الوسائل التي يكتسب عن طريقها الفرد ثقافته والتي تسهم في تكوين توجهاته السياسية وسوف نركز بشكل خاص على أثر كل من الدين والأسرة والمدرسة والعشيرة باعتبارها تشكل وحدة اجتماعية تعد امتداداً للأسرة ولعل تركيزنا على توضيح هذه الوسائل دون غيرها يعود الى كونها تمثل القاعدة التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافته في مراحل حياته الأولى والتي تسهم فيما بعد في تكوين شخصيته وسلوكه وتحديد توجهاته.

١. الأسرة :

الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ،وتمثل المحيط الأول للثقافة وأقوى الجماعات تأثيراً في الفرد وسلوكه(الرشدان، ١٩٩٩، ص٨٣)، و يبدأ فيها اتصاله بالعالم المحيط به، وينمي فيها أحاسيسه ويبلور لنفسه تصورات يكون للأسرة الدور الأكبر في تشكيلها، إذ أن الفرد يتطبع بطباع من هو في رعايتهم، وقد يسعى أفراد الأسرة في الغالب إلى نقل الثقافة التي تلقوها عن أهلهم إلى أبنائهم(أبرش ، ١٩٩٨، ص٢١٢).

وبعبارة أخرى تعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تقوم بأول مرحلة من مراحل التنشئة وفي هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة، وبعض أنماط السلوك ، ومن خلال هذه العملية الأولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل، بل أن ما يتعلمه الطفل في تلك المدة قد يتحول إلى ما هو سياسي أو قد يندمج فيه على الأقل (الطبيب، ٢٠٠١، ص٧٣-٧٥) .

وتعد مسألة السلطة على صعيد الأسرة من المسائل المهمة جداً فالسلطة الأسرية تربط بالسيطرة والهيمنة واتخاذ القرار ، ونجد أن السلطة الأسرية في أي مجتمع تتخذ ثلاثة أشكال رئيسة هي: نظام السلطة الأبوية (وفيه يكون الأب بمثابة الحاكم الأعلى والمطلق في الأسرة)، وهناك نظام السلطة الأمية (وفيه تكون الأم هي صاحبة القرار في الأسرة)، وهناك ما يسمى بنظام السلطة الديمقراطية (وفيه تكون السلطة موزعه بصورة متساوية بين الزوجين أو الأبوين) (الدعمي، ٢٠١١، ص٣٧).

وعلى الرغم من اعتبار الأسرة منظمة غير سياسية ، أي ليس لها أي علاقة بالأمور السياسية، وأنها تقوم بالتنشئة الاجتماعية للطفل فقط وإكسابه نمط الثقافة، إلا أنها في حقيقة الأمر تتضمن جوانب كامنة موجودة ضمن التنشئة الاجتماعية تؤدي الى تنشئته سياسياً ولعلنا نلاحظ ذلك من خلال نمط السلطة المتبع في الأسرة ونحن نهدف من خلال الإشارة إلى مسألة السلطة إلى توضيح ما تمارسه هذه السلطة من دور في تشكيل شخصية الفرد وتكوين توجهاته والتي تنعكس بدورها على تكوين سلوكه السياسي، والقائم على تولي الأب المركز القيادي داخل الأسرة ، وهو الأكثر شيوعاً في مجتمعاتنا العربية، فالطفل الذي ينشأ في مثل هذا النوع من السلطة الأسرية يتأثر الى حد بعيد بالأب ويطمح في الحصول على موقع قيادي مماثل له وهنا يتشكل لدى الفرد سلوك سياسي أقرب إلى ما يكون إلى السلوك السلطوي الذي يمارسه الأب داخل الأسرة. ونخلص الى القول أن التنشئة الأولى للطفل في نطاق الأسرة تلعب دوراً مهماً في غرز قيم وأحاسيس نفسية وأخلاقية تؤدي فيما بعد دوراً في تحديد سلوكه السياسي.

٢. المدرسة:

يشب الطفل ويبلغ السادسة وهو يحمل بذور وعي سياسي لا يظهر سلوكياً بقدر ما يستبطن سيكولوجياً، وتأتي المدرسة بوصفها مرحلة تالية ليدخل الطفل من خلالها عالماً آخر، عالم الكتابة والقراءة، والتلقين الممنهج للمعلومات الثقافية والسياسية، فمن خلال المؤسسات التعليمية يتوعى الطفل ويطلع على الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ويبدأ في فهم السياسة شيئاً متجسداً في أشخاص ورموز ومؤسسات ، وتعمل المدرسة على تلقينه أحكام قيمة إيجابية أو سلبية حول الشأن السياسي(أبرش ، ١٩٩٨، ص٢١٥)، وبذلك تعد المدرسة عاملاً مهماً من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية، فإنها تعمل بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير عمل العائلة، فالمدرسة تعمق من شعور الانتماء للمجتمع وتساهم في بناء شخصية الفرد وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضوا مشاركاً في المجتمع(الطبيب، ٢٠٠١، ص٧٩) .

ولا تقتصر عملية التنشئة السياسية وتكوين السلوك السياسي على مرحلة المدرسة فقط وإنما تمتد إلى مرحلة الشباب ولاسيما المرحلة الجامعية أو تنعكس التنشئة السياسية مباشرة على السلوك السياسي- إيجابياً أو سلبياً – إذ تكون فئة من الطلاب – ولاسيما في الجامعات- محملة بتراكم معرفي حصيلة ما سمعته وقرأته في المؤسسات التعليمية وخارجها، وتبدأ بممارسة نضال سياسي هادفة إلى تمرير خطاب سياسي خاص بها (أبرش، ١٩٩٨، ص٢١٥).

وبشكل عام تؤثر المدرسة في عملية التنشئة السياسية بطريقتين: رسمية وغير رسمية، فالطريقة الرسمية تتعلق بالبرامج المقررة والمناهج والتوجيهات الصادرة من المدرسين أما الطريقة غير الرسمية، فتتمثل بالنشاط المدرسي الخارج عن إطار المقررات والكتب المدرسية، كالندوات والحلقات الدراسية والتبادل الثقافي المدرسي والجامعي والرحلات الخ، ويسعى النظام السياسي دائماً الى تحقيق السيطرة على الطريقة الرسمية حتى لا تتغلغل الأفكار السياسية الداخلية التي يعتبرها مساً بالنظام والثقافة السياسية للمجتمع (أبرش، ١٩٩٨، ص ٢١٦).

يثير دور المدرسة والجامعة في عملية التنشئة الاجتماعية عموماً والسياسية على وجه الخصوص في العالم العربي، إشكالات عميقة، أهمها نوع الثقافة التي يراد توصيلها للطلاب، ذلك أن مجتمعاً متنازعاً في ثقافته تائهة خطاه عن الطريق، مقسماً ما بين الإحالة والمعاصرة، حائراً ما بين الديمقراطية وطاعة أولي الأمر، لابد وأن تكون المدرسة والجامعة فيه مسرحاً لهذه التناقضات، فعلى الرغم من أن التعليم – وغالبيته في العالم العربي رسمي- يحاول أن يحافظ على الثقافة العربية الإسلامية، ويزرع لدى التلاميذ والأطفال توجهات سياسية تشرعن الوضع القائم وتعيد إنتاج المجتمع وتضع حدوداً وحواجز تحول دو دخول أي فكر سياسي يتعارض مع ما يريده النظام السياسي ، على الرغم من ذلك، فإن الانفتاح الثقافي والسياسي الذي بدا يفرض نفسه على الجميع ، وتأثير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووجود فئة من رجال العلم ذوي التعليم الغربي، أوجد نوعاً من التحدي على المؤسسات التعليمية الرسمية التي تواجه اليوم أزمة حادة، فهي أما أن تعيد النظر بكل مناهجها وأنماط تفكيرها وأما أن تتحول إلى مجرد مؤسسات لمحو الأمية وإيجاد شباب ضائعين ممزقين داخلياً (أبرش، ١٩٩٨، ص٢١٧-٢١٨) .

لا شك أن المؤسسات التعليمية تؤدي دوراً في التنشئة السياسية في مجال تنمية فضيلة حب الوطن واحترام مؤسسات الدولة وقانونها وتعويد التلميذ كيف يكون مواطناً صالحاً، واطلاعه على أهم القضايا السياسية الوطنية والقومية والعالمية، إلا أن تغلغل الأيدولوجيا والشعاراتية في هذه المؤسسات يوجد ثقافة سياسية مشوهة لدى طلاب العلم، بل تبعده هذه

الأيدولوجيا– التي تقدس شخص الحاكم أو أيديولوجية محددة– عن فهم الواقع على حقيقته وتزداد الأمور تردياً عندما تسود في المؤسسات التعليمية تنشئة نقلية تقليدية بدلا من تنشئة عقلية نقدية (أبرش، ١٩٩٨، ص٢١٨).

٣. جماعات الرفاق :

تضم هذه الجماعات الأفراد المتقاربين في السن والوظيفة أو المستوى الاقتصادي ...إلخ، وتبدأ منذ الطفولة الى الكهولة، وتتكون من زملاء الصف أو الجامعة أو العمل ...إلخ، وأهم ما يميز علاقة الفرد بنظرائه التكافؤ والشعور بالندية، ولهذا تتزايد درجة الترابط بينهم، والتأثير المتبادل أيضاً، ولا شك أن لتلك الجماعات دوراً أساسياً في نقل وتعزيز القيم التي يكتسبها أعضاء تلك الجماعات، ولقد برزت أهمية جماعات الرفاق ودورها في عملية التنشئة عموماً، مع التحولات الاجتماعية التي حدثت في العقود الأخيرة والتي صاحبها ضعف في الروابط الاجتماعية بين الآباء والأبناء(خطاب ، ٢٠٠٤، ص٥٤). وتمارس جماعات الرفاق تأثيراً كبيراً على قيم واتجاهات أعضائها فتكون لديهم سلوك سياسي ، وتقوم بذلك من خلال طريقتين هما (خطاب، ٢٠٠٤، ص٥٤):

أ- نقل وتعزيز الثقافة السياسية، إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أو مهنية. فالطفل الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم أسلوب حياة هذه الطبقة وإذا انظم في المدرسة لجماعة زملاء من نفس الطبقة فإن ذلك يؤدي إلى تعميق الاتجاهات التي سبق وأن اكتسبها من الأسرة.

ب- غرس قيم ومفاهيم جديدة، فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة ،إذ تتيح تلك الجماعات لأعضائها حرية التعبير عن أنفسهم ومعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري.

كما أن الفرد قد يتعلم بعض القيم والاتجاهات السياسية والسلوكيات من خلال ملاحظته لتصرفات الأصدقاء والناس من حوله وسماع أحاديثهم وتعليقاتهم على الشؤون السياسية فيحاول أن يقلد سلوك من يعجب بهم أو يتبنى الأفكار التي يراها الأكثر رواجاً أو تجد هوى في نفسه، ويذكر(جيمس بيست) في كتابه (الرأي العام) أن الطفل عن طريق المشاهدة لتصرفات الآخرين يطور نظاماً للمعتقدات والقيم، يكون مناسباً خارج البيئة المباشرة للعائلة. ويلاحظ أنه كلما تقدم سن الطفل قلت أهمية الأسرة والمدرسة وزاد دور الرفاق والرأي العام، ويرجع ذلك بلا شك إلى أن الطفل كلما تقدم في السن زادت الساعات التي يقضيها خارج البيت ومن ثم زاد تأثير المحيط الخارجي، ويتقلص دور الأسرة بشكل كبير عندما يكون الوالدان مسيسيين أو عديمي الثقافة (أبرش ، ١٩٩٨، ص٢٢١-٢٢٢).

٤. العشيرة :

أن العشيرة ((تتكون من اتحاد عدد من الأسر التي تشترك جميعاً في نسب واحد وبدرجة تمكنهم من أن يرجعوا بأصولهم الى جد واحد مشترك، كما توجد بينهم مجموعة من الحقوق والواجبات، فضلاً عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي توحد بينهم وتجعلهم يسكنون متجاورين حتى يسهل عليهم من جهة أمور المدافعة ضد أي عدوان خارجي، ومن جهة أخرى تنظم مختلف مناشطهم الاقتصادية والاجتماعية وفق تقاليد و أعراف مرعية، ومن خلال رئاسة دنيوية ودينية، أبوية ووراثية في معظم الأحوال)) (حسن ، ٢٠١٠، ص٨٩) .

وللعشيرة دور مهم في عملية التنشئة السياسية يتمثل في التنشئة على الولاء للمجتمع السياسي أو عكسه فالتنشئة على الولاء للمجتمع السياسي تكون نابعه من اعتبار الدفاع عن حقوق افراد القبيلة أحد أوجه الولاء السياسي الذي يمتد الى الولاء للدوله ومؤسساتها أما عكس ذلك فأن التنشئة تكون بتعزيز الولاء للقبيلة قبل أن يكون للوطن أي اضعاف الولاء السياسي للوطن ، كما تساهم العشيرة أو القبيلة في التنشئة السياسية من خلال تقوية الولاءات الحزبية والايديولوجية والطاعة للسلطة أو عدمها ، ولعل دورها في التنشئة السياسية يبرز في البلدان التي تعاني من غياب الاستقرار السياسي وكثرة الحروب ولم تشهد أنفتاحاً على معالم الحضارة كبلدان عالم الجنوب(العيثاوي ، ٢٠١٥/٣/٢٩، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=461515&r=0&cid=0&u=&i=7846&q).

ومن هنا نستطيع القول إن العشيرة هي وحدة اجتماعية تعد امتداداً للأسرة(الجدة ، ٢٠٠٠، ص٦٢)' وتتشابه العشيرة والأسرة في الدور التي تؤديه كل منهما في تشكيل سلوك الفرد إذ أن كل منها تعمل على غرس القيم والعادات والتقاليد والأعراف... الخ.

نستخلص مما سبق ذكره أن دور العشيرة في تنشئة الفرد أي تعليمه القيم والأعراف والعادات .... وضبط سلوكه وتحديد توجهاته لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو دور الرفاق والزملاء بل قد يكون أكثر أهمية وفعالية في توجيه سلوك الفرد وتحديد ولاءاته، وتكوين رؤيته تجاه شكل ودور السلطة السياسية.

٥. الدين (المؤسسات الدينية) :

قبل الإشارة الى دور الدين في عملية التنشئة السياسية لابد من تعريفه ،إذ يعرف العالم (دوركهايم) الدين على انه نسق موحد من المعتقدات والتطبيقات متصل بأشياء مقدسة، توجد في مجتمع أخلاقي واحد يدعى الطائفة الدينية وتضم كل الأفراد الذين يتمسكون بها، واعتبر الدين خلقاً اجتماعياً يعكس ويعزز التماسك الاجتماعي، وعليه فالمعتقدات شكل مستعار أو مجازي للمجتمع ذاته، وأيضا شكل مستعار للطبيعة المقدسة للواجبات الاجتماعية والتماسك

الاجتماعي، إما الدين عند فيبر فانه يرتبط بمشكلة الفهم والمعنى ومشكلة الشر والمعاناة وذلك بقبول مبدأ (السلطة) أو (الولاء)، والطقوس هي تعبير تقديسي لتأكيد المعاني الدينية، وأشار (فيبر) الى الدين بوصفه علاقة تربط الإنسان بالقوى العليا ويعبر عنها بممارسات معينة كالصلاة والقرابين، و أعطى فيبر أهمية بالغة للدين في التأثير على السلوك البشري (السعدي ، ٢٠٠٦، ص ١١-١٢).

وعلى العموم يمكن تعريف الدين: بأنه نسق من الاعتقادات والممارسات الذي من خلاله تستطيع جماعة من الناس أن تفسر وتستجيب لما تشعر به أنه مقدس وفوق الطبيعي (العقيلي ، ٢٠٠٥، ص ٧١)، ويؤدي الدين دوراً مهماً في حياة المجتمعات البشرية باعتباره جزءاً من الثقافة ولما كانت هذه المجتمعات تعاني من أزمات، هي في حقيقة الأمر سياسية، برز دور الدين لحل مثل هذه الأزمات، والتي عبرت عن قلة الوعي السياسي وإدراك الفرد لدور السلطة وشرعية النظام السياسي القائم، الأمر الذي أدى الى بقاء هذه المجتمعات في حالة من الفوضى السياسية نتيجة قلة الوعي السياسي لدى الأفراد تجاه شكل السلطة وأدوارها، من هنا برز دور الدين لكي يساهم في عملية تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع (أبرش ، ١٩٩٨، ص٢١٨-٢١٩).

ويؤثر الدين في توجهات الأفراد وسلوكهم السياسي من خلال الخطاب الديني الذي يمثل مجموعة النصوص المكتوبة والمسموعة التي تصدر عن المؤسسات الدينية أو عن أفراد يمثلون هذا المؤسسات أو يتخذون موقفاً ذا صبغة دينية، وتظهر هذه النصوص في شكل كتب أو خطب أو مقالات صحفية، أو نشرات (زايد، ٢٠٠٧، ص١٧)، ومن إذ إن الإسلام لا يفصل بين الدين والدولة. نجد إن الخطاب السياسي مشبعاً بالدين (كما يظهر في ترديد آيات من القرآن أو أحاديث نبوية، وفي تدعيم الصلات بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الرسمية للدولة). كما نجد الخطاب الديني أيضا مشبعاً بالسياسة (كما يتجلى في مغازلة الدولة أحيانا ونقدها أحيانا أخرى، وكما يظهر في استخدام كل ما هو حديث للدفاع عن كل ما هو تقليدي) (زايد، ٢٠٠٧، ص١٨٠).

ومن هنا يظهر لنا مدى أهمية الدين في رسم توجهات الأفراد السياسية ولاسيما في المجتمعات التقليدية التي تجد في الدين ملاذاً للاحتماء والمقاومة في ظل الأزمات التي تمر بها، إذ يتحول الحقل الديني الى حقل إذاعة كبير- وتتحول هذه الشعوب الى حالة إصغاء لرجل الدين ودعاته في محاولة منها للخروج من هذه الأزمات لإيمانها بأن الدين هو سبيل الخلاص الوحيد من تلك الأزمات(النوري ، ٢٠٠٦، ص١٩٢-١٩٣).

٦. الأحزاب السياسية:

إن لكل مصدر من مصادر التنشئة السياسية تأثيره المعين على فئة عمريه محدده أو مجموعة ما ولعل الأحزاب السياسية لها دورها المتميز كأحد مصادر أو أدوات التنشئة السياسية، فهي تؤثر بشكل بالغ على الأفراد في سن الشباب الذين يكونون خاضعين لتأثيرات الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في إطار الأنظمة التقليدية أكثر من وسائل التنشئة الأخرى، وفي حقيقة الأمر وتؤدي الأحزاب السياسية في الدول النامية دوراً لا يختلف كثيراً عن الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، فدور الحزب في الأنظمة التقليدية التي تعاني تخلفاً ثقافياً يتعدى أكثر من كونه مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، فهو يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، كما يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ، ويقترح البرامج القومية ، وبإيجاز فإنه يقوم بدور هائل في التنشئة السياسية(الطبيب، ٢٠٠١، ص٨٢).

وتؤدي الأحزاب السياسية في الدول النامية دوراً قيادياً وحساساً في التنشئة السياسية، وذلك من خلال أيجاد وتغيير الثقافة السائدة في المجتمع ، إذ تعد الوسيط بين الدولة والجماهير، وبين القاعدة والقيادة، وتقوم الأحزاب بدور الرقابة والتوجيه على السلطة السياسية عند خروجها عن المسار المحدد لها من قبل الجماهير، فضلاً عن ذلك فهي تزود الجماهير بالمعلومات التي يحتاجونها خاصة السياسية (أبو عرام ، http://swmsa.net/forum/showthread.php?t=14670)، فالأحزاب السياسية في المجتمعات التقليدية هي من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية ، وتترك آثارها في بنية وفعاليات وتقدم المجتمع ونهوضه ، وتكمن أهميتها في التنافس بعضها مع البعض الآخر لاستلام مراكز الحكم للسيطرة على أمور المجتمع ومقدراته(الطبيب، ٢٠٠١، ص٨٢-٨٣).

ولعل الأحزاب السياسية تشارك بدرجات متفاوتة في تكوين وصقل رؤى المواطن نحو السياسة بل وحتى المجتمع ذاته من خلال ما تنشره في صحافتها أو ما تقوم به من نشاطات سياسية أو تثقيفية لأفرادها في الحزب ولأفراد المجتمع على حد سواء، فضلاً عن ذلك فأن دور الحزب في عملية التنشئة السياسية يتأثر بالأحداث والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها والتي يمر بها المجتمع تاركة تأثيراتها على عقلية ونفسية الأفراد وتنشئتهم سياسيا (صحيفة الوسط ،البحرين ، ٥/نيسان /٢٠٠٩. http://www.alwasatnews.com/news/45862.html).

٧. وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية للشباب ودورها يختلف من مجتمع الى آخر، إذ يتحدد دورها بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته وتقدمه الحضاري ومدى حرية وسائل الإعلام ذاتها وتمتعها بالديمقراطية والاستقلال، فوسائل الإعلام ممثلة بالتلفزيون والإذاعة والصحافة والسينما...الى آخره تؤثر في توجهات الإفراد السياسية ومواقفهم وتحرك الرأي العام تجاه قضيه معينة أو قرار ما وفق رؤى وسياسات معينة (ابو هربيد، ٢٠١٠، ص٥٧).

وبما أن وسائل الإعلام في المجتمعات التقليدية مقيدة وتخضع خضوعاً تاماً لسلطة الدولة فأنه يتم تسخيرها في نشر الاتجاهات والقيم الملائمة مع التوجه السياسي للسلطة من خلال الاستعانة بقادة الرأي أو المختصين عن طريق الصحف أو برامج الإذاعة أو التلفزيون فيتم الترويج لسياسة السلطة والدفاع عن قيمها (خطاب، ٢٠٠٤، ص٥٥).

ثانياً: بنية الدولة في المجتمعات التقليدية ومحددات الوعي السياسي :

تعد طبيعة الدولة في المجتمعات التقليدية :ذات أبنية تقليدية فهي لم تعد تظهر إلا واحدة من الأشكال التاريخية الممكنة التي بواسطتها تؤكد جماعة ما وحدتها السياسية، وتحقيق مصيرها وذلك حسب تعريف ج. فروند، المستمد هو ذاته من مفاهيم ماكس فيبر التي تجعل الدولة أحد المظاهر (التاريخية للسياسة)، أن التغييرات الواسعة للدولة التي تماثلها مع كل تنظيم سياسي مستقل أخذ في التراجع فلم يعد تحليل الظاهرة السياسية يختلط مع نظريات الدولة، التي انخفضت قيمتها الكشفية قبل وقت كبير ويفسر جزئياً هذا التراجع بتقدم الانثروبولوجيا الذي فرض الاعتراف بأشكال سياسية أخرى كما يتنوع علم السياسة الذي كان عليه شرح المظاهرة، للمجتمع السياسي في البلدان الاشتراكية وفي البلدان وفي البلاد الخارجة من الاستعمار. وما أجبر الاختصاصيين على نقل مراكز اهتمامهم هو ضرورة مرتبطة بمستوى المعارف وبمستوى الوقائع، ولم يعد الذين نجحوا منهم (مفتونين بمؤسسات الدولة). وقبل عشرين سنة عبر د. أيستون عن هذا التحول ملغياً النقائض الخاصة بتعريفات المجال السياسي من خلال الواقع الدولي وحده وتؤدي هذه التعريفات في الحقيقة الى التأكيد الصريح تقريباً على عدم وجود حياة سياسية قبل ظهور الدولة الحديثة (بالأندية، ٢٠٠٧، ص١٥٣-١٥٤).

إن بنية الدولة في المجتمعات العربية على سبيل المثال على وفق ما سبق ذكره كانت تقوم على سلطة تقليدية تتمثل بسلطة القبيلة والعشيرة وسلطة الدين أي أن هذه السلطة ترتكز وفق مفهوم (فيبر) على قوة التقاليد والعادات والأعراف، وعلى إنجازات الماضي والتراث الحضاري والسياسي (الكنعاني، ٢٠٠٧، ص١١٢)، إن السلطة التقليدية السائدة في

المجتمعات العربية مثلاً تجمع بين النمط الأبوي والنمط الرعوي(الكنعاني، ٢٠٠٧، ص١١٢-١١٤)، وذلك وفق نظرة (فيبر) إلى السلطة التقليدية التي تجمع بين هذين النمطين في سماتها العامة، وتحسن العلاقة بين الرئيس وما عداه سواء كانت الجماهير والنخبة وتمثلها بعلاقة الأب والأبناء أو ما يمثلها في العلاقة بين السيد والأتباع إذ يكون الولاء الشخصي هو أحد أهم صفاتها ويمثل الرئيس البؤرة التي ترتكز عليها السلطة وهو هنا يمثل المركز في دائرة تتسع فيها القوة إلى العناصر الأكثر ولاءً لشخص الرئيس ومن ذلك تعد الأجهزة المدنية والعسكرية والأمنية وحتى الهيئات التشريعية والقضائية في السلطة التقليدية هي امتداد لشخص القائد إذ تعد السلطة التقليدية من أقدم أشكال السلطة التي ظهرت في المجتمع السياسي بعد تطور المجتمعات وزيادة عدد سكانها وتوسع نفوذها وترتكز السلطة بيد رجل أو حاكم يعتمد في سلطته على العشيرة والقبيلة ويستند في إدارتها على العادات والتقاليد والتراث الاجتماعي التي تعد من المقومات الجوهرية التي يعتمد عليها المجتمع الإنساني، إذ تعد العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية بمثابة الضوابط السلوكية والخلقية التي تحدد أنماط علاقات الأفراد وتصرفاتهم اليومية في مؤسسات وهياكل المجتمع المختلفة، وبما إن السلطة التقليدية تعتمد على العادات والتقاليد والقيم فهي إذاً لا تعتمد عل القوانين أو ما تسفر عنه الانتخابات أو قوة ومكانة الحكم بل تعتمد على قوة وتماسك وشكلية العادات والتقاليد الموروثة التي تلزم أفراد المجتمع كافة على الالتزام بها والتي يعتمدها الحاكم أو السلطان في إدارته لدفة حكمه وسلطانه(الكنعاني، ٢٠٠٧، ص١١٤).

ولما كانت الدول العربية ذا سلطة تقليدية فإنها عملت على تعزيز الثقافة التقليدية المتمثلة بالعادات والتقاليد والقيم...، ومن ثم فإنها قد ابتعدت عن ممارسة النهج الديمقراطي، على الرغم من تبنيها الانموذج الحديث في شكل الدولة المؤسسية، فقد كانت السلطة متركزة بأيدي قليلة، توجه جميع الموارد لخدمة مصالحهم الخاصة، وتمارس مختلف أشكال الاستبداد على المجتمع من أجل منع ظهور أي تكوين يعارض وجودها ويحيل دون استمرارها في مراكز السلطة، الأمر الذي خلق أزمة حادة في الهوية الوطنية وانقسامها إلى هويات فرعية، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في ظلها.

لقد ظهرت نظريات عديدة ومعروفة تسعى كل منها الى تقديم تفسير مختلف لجذور الاستبداد. ومن هذه النظريات المعروفة والكلاسيكية نظرية المجتمع المائي، الذي يرى اعتماد المجتمع على مصدر رئيسي للري مثل النيل أو دجلة والفرات، وتحكم الدولة فيها، المصدر الأول لقوة الدولة ونزعتها نحو المركزية الشديدة. ومنها نظرية نمط الإنتاج الآسيوي التي تستنتج استبداد الدولة من سيطرة البنية الريعية على الاقتصاد، وما تقدمه هذه البنية من استقلال واسع للسلطة المركزية تجاه المجتمعات، وما تدفع إليه في سبيل بقاء هذه الدولة

ومضاعفة الريع أو الخراج من تعظيم قوتها العسكرية الضاربة وشن الحروب الداخلية والخارجية المستمرة(غليون ، ١٩٩٤، ص١١٢-١١٣).

وعلى منوال هاتين النظريتين الكلاسيكيتين تولد اليوم تحليلات ونظريات جديدة متفرقة تستلهم بعض الدراسات الانثربولوجية أو علم الاجتماع السياسي المعاصر، ومن أكثر ما اشتهر في الأعوام الأخيرة مفهوم الثقافة السياسية التقليدية، أو الدينية، باعتبارها مصدر المواقف والقيم التي تشجع على تكريس الاستبداد أو ترسيخ جذوره. وقد رأى البعض فيها، ولاسيما في الأوساط الصحفية والإعلامية – التي لا ينبغي بعد اليوم التقليل من الدور الذي تلعبه في صوغ مفاهيم الناس ورؤيتهم لشكل السلطة، أي من المشاركة في صنعها، ثمرة مباشرة لسيطرة التقاليد السلطانية العتيقة أو لاستمرار اشتغال السلطة الأبوية والتضامنات القبلية والطائفية. وفي هذا المنظور قام بعض الباحثين بإحياء نظرية ابن خلدون الكلاسيكي في العصبية أو التضامن الطبيعي والميكانيكي وتطبيقها في دراسة المجتمعات والدول العربية ؛ وذلك في سبيل تفسير وفهم آلية عمل السلطة وانحطاطها فيها(غليون ، ١٩٩٤، ص١١٣-١١٤).

ثالثاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع (التنشئة السياسية بين ثقافة السلطة والوعي السياسي للمجتمع).

يسعى النظام السياسي في كل مجتمع بشري الى غرس عدد من القيم والعادات والمعارف والتقاليد ضمن وسائل عملية التنشئة السياسية ، جاعلاً منها نسقاً خاصاً من أنساق الثقافة السياسية لدى فئات المجتمع، إذ يقوم كل نظام من أجل الحفاظ على سلطته بعملية تطبيع المواطن على الثقافة السياسية السائدة فيه مما ينتج عن هذه العملية قيم ومعايير واتجاهات موالية للنظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية، إذ أن النخب الحاكمة تقوم بنشر تلك القيم والمعايير بواسطة التعليم ووسائل الإعلام وغيرها من الوسائل الأخرى مستهدفاً خلق ثقافة سياسية تتلاءم مع وجوده وتضمن استمراره(العيثاوي ، ٢٠١٥/٣/٢٩، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=461515&r=0&cid=0&u=&i=7846&q).

وقبل الحديث عن السلطة في المجتمع التقليدي ودورها في التنشئة السياسية وبلورة الفكر العام للمجتمع أو التوجهات السياسية يجب التمييز بين ثلاث سلطات أساسية تهيمن على المجتمعات التقليدية وهي(صالح ، ٢٠١٥، http://www.mominoun.com/articles /):

أ- السلطة الرسمية (الحاكمة):وهي السلطة التي تعمل على تطويع وقسر الفرد خاصة (الفرد المثقف)، والتحكم بأفكاره وتوجهاته لصالحها بمختلف الوسائل الترغيبية والترهيبية

(مادياً ومعنوياً)، كمحاولة شراء ضميره ، أو محاربته برزقه أو ملاحقته وتوجيه التهم له أو سجنه أو نفيه أو عزله من خلال إتباع سياسات "القمع البوليسي أو الأمني والفكري و الأيديولوجي.

ب- سلطة العادات والتقاليد الاجتماعية: وهي السلطة التي أضحت مع مرور الزمن عرفاً سائداً و ديناً قائماً وثقافة موروثة لا يمكن لأحد تجاوزها أو التطاول عليها وهي السلطة الأعلى في المجتمعات القبلية والتي لها دعاتها ومناصريها الذين يدافعون عنها ويتعارضون أو يصطدمون مع ما ينافيها في السلطة الرسمية .

ت- السلطة الدينية :تكون هذه السلطة مقدسة و تحضى بأتباع شبه فطري من قبل المجتمع التقليدي لذا تصبح المؤسسة الدينية ورجل الدين سلطة مرجعية حاكمة تشكل آراءها وأفكارها وايديولوجيتها السياسية جزء مهم من قناعات المجتمع وآراءه السياسية عبر الأجيال .

ومن ذلك يمكن القول بأن العلاقة بين السلطة والمجتمع وجدلية التنشئة السياسية والوعي بينهما هي جدلية محكومة بتنوع السلطات وتعددها بل وتعارضها مع بعضها ؛ فالمجتمع التقليدي لا ينصاع لإجراءات السلطة الرسمية لكون له سلطته المتمثلة بالقبيلة أو العشيرة أو الدين أو العادات والتقاليد والتي ترفض المحاسبة أو المساءلة أو النقد معياراً للتطور والبناء والبقاء النوعي ناشرة ثقافتها الخاصة وتنشئتها المعتمدة على الثقافة التقاليدية الموروثة ، ولا يخضع قادتها ورموزها للرقابة أو النقد أو المسائلة(صالح ، ٨ آذار ٢٠١٣ http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7529).

ومما سبق نخلص الى أن ثقافة السلطة ودورها في التنشئة السياسية في المجتمعات التقليدية تتعارض وتصطدم مع الثقافة العامة للمجتمع مما يبرز نوع من العلاقة الجدلية بين ما هو موروث (تقليدي) وما هو مستحدث ، فتنازع السلطات القبلية والرسمية (الحكومة) وسلطة الدين في مجتمع متعدد القوميات ومختلف الثقافات والمعتقدات يجعل من تلك السلطات تتباين فيما بينها لتعلوا أحداها على الأخرى حسب قناعات المجتمع ووعيه السياسي بل ورؤيته الاجتماعية والسياسية فضلاً عن العرقية والمذهبية التي تجعله يؤمن بسلطة معينة من تلك السلطات معتقداً بشرعيتها وتفضيلها على باقي السلطات مدافعاً عنها بكل الوسائل الممكنة في مجتمع تكاد تكون ثقافته السياسية محدودة ووعيه السياسي بسيط مما يسمح لكل سلطة من تلك السلطات (القبيلة ،الدولة ،الدين) في نشر ثقافتها الخاصة محاولة غرس القيم والمعتقدات الخاصة بها لتنشئة سياسية تخدم مصالحها ومصالح القائمين عليها .

رابعاً: الهوية الثقافية والقلق من الديمقراطية:

إن الخصوصية الثقافية هي أهم ما يميز المجتمعات التقليدية ويمنحها هوية تجعلها مختلفة عن غيرها من المجتمعات ، هذا التميز والاختلاف يمنحها ديمومة الشعور بالانتماء لجماعة عرقية أو دينية أو مذهبية أو أي جماعة ذات ثقافة فرعية تحاول حماية نفسها من عوامل التغير أو حتى التقارب مع الهويات والجماعات الأخرى خوفاً على خصوصيتها ويتضاعف هذا الإحساس كلما كانت الجماعة قديمة وذات ثقافة موروثة عبر الأجيال لحقب طويلة ما يجعلها شديدة التمسك والأيمان والاعتقاد بموروثها الثقافي والتقليدي من القيم والعادات والمعتقدات الدينية والشعائر والممارسات والأفكار وأساليب التنشئة وأنماط العيش.

إن ما نشهده اليوم من تفاوت بين ما يؤمن به المجتمع ثقافياً وينشئ عليها أفراده وبين متطلبات التحول الديمقراطي والحداثة وما يتطلبه ذلك من تغيرات تعتقد المجتمعات التقليدية أنه يمس قيمها وتقاليدها ومعتقداتها الدينية وخصوصيتها الثقافية فإنها لا تقف في وجه التحول الديمقراطي بوصفه تحولاً سياسياً ولا ترفض شكل ومؤسسات نظام الحكم الديمقراطي كسلطة بقدر ما تعتقده من أن هذا التحول السياسي سوف يفرض على تلك المجتمعات تغيرات ثقافية تشوه هويتها وتهدد وحدة انتمائها فبعض المجتمعات ترفض الديمقراطية لمجرد أنها نظام غربي أو لأنها نظام غير إسلامي (علماني)أو لأنها جاءت بتدخل أمريكي وأن هذا التدخل سوف يمتد الى ثوابت وأسس المجتمع الثقافية والتقليدية ، وهنا يرتد المجتمع عكسياً نحو جذوره التقليدية للاحتماء والتقوقع داخل هويته الثقافية الفرعية وتصبح التنشئة السياسية جزءاً من أساليب الجماعة للدفاع عن نفسها في رفض النظام الديمقراطي أو بعض مفاهيمه مثل الحرية أو الليبرالية أو العلمانية أو على الأقل تحاول الجماعة أنتاج انموذج خاص بها من الديمقراطية تعتقد انه يتوافق مع بنية وطبيعة وثقافة مجتمعها كما يحدث اليوم في العراق وفي دول أخرى ذات ثقافة تقليدية قوية .

المبحث الثاني: توجهات النظام السياسي والتحول الديمقراطي في المجتمع التقليدي:

التمهيد:

لقد سبق وأن أشرنا الى مفهوم الديمقراطية في فصل سابق أما هنا فأننا سنحاول التوسع في شرح الديمقراطية عبر مفاهيمها الأساسية مثل الليبرالية والمساواة والعدالة الاجتماعية والحرية ودولة العقد الاجتماعي وكيف إن هذه المفاهيم هي أولا انعكاس لإيمان المجتمع وقناعته وممارسته لهذه المفاهيم هو التطبيق الحقيقي للديمقراطية في حين أن العكس يجعل من النظام الديمقراطي مجرد نظرية غير قابلة للتطبيق ، وكيف إن ذلك ينعكس على تكوين شكل النظام السياسي في المجتمع وليس العكس هو الصحيح أي انه ليس من الصحيح إن يحاول النظام السياسي فرض هذه المفاهيم فرضا على المجتمع التي تبناها النظام السياسي

وكيف يمكن أن يعزز من خلالها إيمان المجتمع بأهمية الديمقراطية مثل القضاء على التمييز بكل أشكاله والتوزيع العادل للثروة والسماح بحرية التعبير عن الرأي وتكافؤ الفرص للجميع وسياسات اجتماعية أخرى .

أولاً: المفاهيم الأساسية للديمقراطية (منطلقات اجتماعية وانعكاس سياسي):

قبل أن نشير إلى إيمان المجتمع بالمفاهيم الأساسية للديمقراطية لا بد من استعراضها لفهم ما تنتجه من قيم يجب أن تغرس ثقافياً عبر التنشئة السياسية لكي ينجح تطبيقها سياسياً:

١- **الليبرالية** : تعد الليبرالية من المفاهيم التي يحيط بتحديدها الغموض بسبب تعدد معانيها وتباينها بل وتنافرها أحيانا ، بيد إن هذا الغموض لا يشكل عذرا للنكوص عن محاولة تحديد مفهومها وهناك أكثر من اتجاه في تحديد هذا المفهوم الاتجاه الأول : يرى في الليبرالية سلوكا عقليا فرديا والاتجاهات اتجاهات العقل ينطلق من الفرد ليعزز مكانته على حساب الجماعة والمبدأ الذي يقوم عليه هذا السلوك العقلي هو حرية الفرد في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أما الاتجاه الثاني يعرف الليبرالية بوصفها فكرة ونظاما وسلوكا قوامها إضفاء الطابع العقلي على استقلال الفرد بهدف حمايته من السلطات لا سيما الدينية والسياسية وتباعا لذلك تقوم الليبرالية على التأكيد على حقوق الفرد قبل واجباته وربط وجود المؤسسات بما فيها الكنيسة والدولة بالرضا الحر للفرد أما الاتجاه الثالث فيعرف الليبرالية بأنها تجل عقلاني واجتماعي يطرح الحرية بوصفه مبدأ أو غاية للنشاط الإنساني والتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويستهدف هذا التجلي تخليص الفرد من كل أشكال الهيمنة الدينية والاجتماعية والسياسية بقصد ضمان إمكانية تأكيد حقوقه والعمل على زيادة فرصه وقدراته(الطعان وآخرون ، بلا تاريخ ، ص٧٥-٧٦).

٢- **المساواة** : تشير الكلمة إلى مجموعة من التوصيات الافتراضية التي ينبغي أن يتبعها الأفراد والجماعات لتحقيق العلاقات الاجتماعية الايجابية والطبية بينهم والمساواة تدعو إلى تطبيق القيم الاجتماعية التي توصي بالمعاملة المتساوية للحالات المتساوية وتنبذ استعمال المقاييس غير المناسبة في تصنيف الحالات . أما تطبيق مبدأ المساواة فيختلف من مجتمع لأخر تبعا لمقادير المثل والأخلاق الاجتماعية الرفيعة التي استطاع المجتمع انجازها والتقيد قراراتها الأخلاقية . فالمجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة لا زالت تسيطر عليها ظاهرة الطبقية الاجتماعية ، هذه الظاهرة التي تقف موقفا معاكسا لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية ، إلا أن مبدأ المواطنة ضد حرمان الاقتصادي

والطبيعي والحضاري إنما ينطبق بصورة كلية مع مبدأ المساواة وفي الوقت نفسه يتناقص مع النظام الذي يستند على التفرقة والتمايز بين الأفراد(الحسن ، ١٩٩٩، ص٥٩٢).

٣- **العدالة الاجتماعية** : هي تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية بدون تمييز بين كل أفراد المجتمع ولجميع الحقوق والواجبات(بدوي ، ١٩٧٩، ص٣٨٩).

٤- **أما مفهوم الحرية** : فهو القدرة على الاختيار بين عدة أشياء أي حرية التصرف والعيش والسلوك حسب توجيه الإرادة العاقلة دون أضرار بالغير أو دون الخضوع لأي ضغط إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية وواجبات الحياة الاجتماعية(بدوي ، ١٩٧٩، ص ١٦٨).

٥- **دولة العقد الاجتماعي** :وهي دولة قائمة بموجب عقد اجتماعي بين الأفراد الذين تنازلوا عن حقوقهم لصالح مجموعة اجتماعية وهي (الدولة) وتمارس هذه الدولة سلطاتها في تشريع القوانين وتطبيقها بموجب ما تنازل عنه الأفراد من حقوق ، والإنسان في هذه الدولة يتنازل عن حقوقه الطبيعية مقابل حقوق مدنية من شانها أن تمنحه الأمن وذلك على حد تعبير هوبز . أما عند روسو فان الإنسان في العقد الاجتماعي يتنازل عن استقلاله ولكنه يربح الحرية بالمقابل(الطعان وآخرون ، بلا تاريخ ، ص١٠٨).

إن هذه المفاهيم التي ذكرناها هي مفاهيم أساسية وتابعة للنظام القائم على التعاقد الاجتماعي، بالخضوع لحكم القانون (الدستور) والتداول السلمي للسلطة عبر التفويض العام، والإرادة العامة، وتقسيم السلطات، والمسمى بالنظام الديمقراطي، الذي لم يتكون دفعة واحدة، بل خرج من رحم تطورات عاصفة وتبادلات عنيفة(عبد الجبار، ١٩٩٨، ص٩)، ونلاحظ في عدد من البلدان العربية قصر آمال التجربة الديمقراطية ، خلال الحقبة الكولونيالية، وتحطيم هذه الأشكال خلال ما عرف بالفترة الثورية، أو الفترة الراديكالية – الشعوبية التي انتهت إلى بسط نظام الحزب الواحد ، ولكن على وضوح من إن هذه النقلة لم تكن حكرا على العالم العربي ، بل هي ظاهرة شملت بلدانا أوروبية وآسيوية ، وأمريكية لاتينية ، خلافا لادعاءات الاستشراف ونظرية الأصولية – الثقافية(عبد الجبار، ١٩٩٨ ، ص١٢)، فقد ادعت هذه النظم ممارستها للديمقراطية التي كانت في الحقيقة ديمقراطية فارغة فعليا من أي مضمون ، إذ صادرت حريات الأفراد ومنعتهم من التعبير عن الرأي بأي شكل من الأشكال وفرضت عليهم قوانين تعسفية ومارست اشد أنواع القسوة والظلم بحقهم ،وقد كانت نتيجة ذلك غياب العدالة والمساواة ونلاحظ من ذلك كله وجود طبقتين احدهما حاكمة تتمتع بالحقوق كافة والأخرى محكومة مجردة من الحقوق الأمر الذي أدى إلى تشويه مفهوم الديمقراطية وعدم قناعة أفراد المجتمع بها إذ إن مفهوم الديمقراطية لا يجب أن يفرض من قبل الأنظمة

الحاكمة بل يجب أن ينطلق من أفراد المجتمع لكي يكون مجتمع ديمقراطي حقيقي واعي ومؤمن بهذه المفاهيم .

ولعل الحالة التي كانت سائدة سابقا هي سائدة اليوم فالديمقراطية التي ننادي بها اليوم ويريد الغرب فرضها علينا ، فارغة فعليا من أي مضمون أو هي على الأقل متعذرة التطبيق، فصناديق الاقتراع لم تكن يوما في بلادنا ولن تكون في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة ، وسيلة معبرة عن الديمقراطية، ولا تشترط الديمقراطية وجود الحرية الفردية التي يتناقض وجودها مع طبيعة البنى الاجتماعية ومع طبيعة العلاقات الاجتماعية الناجمة عن هذه البنى فمجتمعاتنا تتكون من جماعات ما زال يغلب عليها الطابع القبلي بدءا من العائلة وصولا إلى الجماعة المذهبية أو الطائفية التي يتربع على عرشها زعيم أو قائد ، ترى فيه الجماعة رمزا لوحدتها وعزتها وكرامتها ، فتكاد تذوب فيه وتعطيه السلطة المطلقة ليأخذها إذ شاء، ولا فرق عندها إذا انقلب بين ليلة وضحاها وبدل اتجاهاته وتحالفاته وفقاً لمصالحه وغاياته الشخصية (حداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٣).

وبتعبير آخر حاولت الولايات المتحدة أن تفرض الديمقراطية من الأعلى على الشعب أي من السلطة أو النظام السياسي السائد، في حين أن الديمقراطية في حقيقة الأمر لا تفرض من الأعلى على الشعب ما وإنما يصنعها الشعب من الأسفل وتصعد الى الأعلى نحو الحكم لكي تكون نظاماً سياسياً ديمقراطياً، تؤمن بمبادئه(السماوي ، ٢٠٠٦). ولما كان أفراد المجتمع غير مقتنعين بمفاهيم الديمقراطية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على شكل النظام السياسي السائد إذ أنه سوف يكون نظام تقليدي يغلب عليه الطابع القبلي والعشائري والمذهبي والطائفي وبالتالي عدم قيام مجتمع ديمقراطي حقيقي مؤمن بفكرة الديمقراطية وضرورة إرساء مبادئها.

ثانياً: السياسيات الاجتماعية للنظام السياسي ودورها في تعزيز أطر النظام الديمقراطي في المجتمع.

لما كان من المتعذر تحقيق الديمقراطية في مجتمع عانى كثيراً من سياسات استبدادية لأنظمة دكتاتورية في المجتمعات التقليدية والتي خلقت شخصية مشوهة لا تمتلك الوعي الكافي بمفهوم الديمقراطية الحقيقة، كان لا بد للأنظمة السياسية الديمقراطية من إتباع سياسات من شأنها أن تعزز إيمان المجتمع بأهمية الديمقراطية.

فالنظام السياسي ليس مجرد قواعد دستورية وتنظيمات حكومية وإدارية ونظم حزبية وهيئات مجتمع مدني وحسب، بل أن هذا الإطار الدستوري والمؤسسي يسعى الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ولتنفيذ السياسات العامة التي تعبر عن مصالح أغلبية المواطنين : فالنظام السياسي في جوهره هو أداة لتوزيع الموارد المادية وغير المادية، النادرة،

والمتنافس عليها بين الطبقات الاجتماعية. وأحد التعريفات الأساسية لعلم السياسة، هو أنه علم توزيعي يدرس كيف يقوم نظام الحكم من خلال سياسته، بتوزيع الموارد النادرة، وأي الطبقات أو الشرائح الاجتماعية تستفيد، أو تخسر نسبياً نتيجة تبني النظام لسياسة اقتصادية أو اجتماعية ما، ومن ثم تعتبر الموازنة السنوية للدولة من أهم الوثائق السياسية، أن لم تكن أهمها على الإطلاق لأنها تعكس الأوليات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الحاكمة من خلال عملية تخصيص الموارد (هلال ، ٢٠٠٧، ص٤)، فالنظام السياسي يعمل عن طريق هذه السياسات على توسيع دائرة الحريات والحقوق والمواطنة العادية التي تسمح للرأي العام والأفراد على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر والمنظم (حسين، ٢٠٠٤، ص٢٦).

إذ يعمل النظام السياسي على ترجمة الديمقراطية ببرامج تربوية تولي أكبر الأهمية للاعتراف بالآخر، والاعتراف بالفروقات والاختلافات، هذا الاعتراف الذي يقوم على المساواة باعتبارها المسألة المركزية والدائمة لكل الأفكار والسياسات الديمقراطية وأن الدعوة الى المساواة لا تقتصر على المساواة في الحقوق أو على تكافؤ الفرص أو تقليص الفواصل المجتمعية والتوزيع المجحف للموارد المادية والرمزية، ولابد لنا من الإشارة الى أهمية (الحركات المجتمعية) أو القوى المدنية والأهلية كما هو متعارف على تسميتها، ليس فقط من إذ تشكيلها بوصفها جماعات ضغط سياسي فحسب بل على عمل أفراد يريدون أن يكونوا قوى مجتمعية فاعلة ومنتجة لثقافة توفيق بين أشكال التنظيم المجتمعي التي لا بد منها والذاتيات التي لا غنى عنها، انها ثقافة ديمقراطية جديدة مدعوة لإيجاد توجه جديد لتطور المجتمع (عيدان ، ٢٠٠٧ ، ص٥٧)، إذ عملت تلك الحركات المجتمعية على نشر ثقافة الديمقراطية من خلال التوعية بمفاهيم الديمقراطية وتقديم المساعدات والمنح للعوائل الفقيرة بما يكفل رفع مستواها المعاشي، فضلاً عن تعزيز مبدأ المساواة وحرية التعبير عن الرأي من خلال نشر ثقافة الاقتراع التي تجعل جميع الأفراد في المجتمع يمتلكون الحق في اختيار من يمثلهم عن طريق الانتخاب، فضلاً عن ظهور الصحف والمجلات التي أفسحت المجال أمام الأفراد للتعبير عن آرائهم.

ويظهر مما سبق ذكره أن أحد أهم ركائز شيوع الثقافة الديمقراطية في المجتمع هو وجود تجسيد فعلي لمفاهيمها مثل العدالة والمساواة والتوزيع العادل للثروة وتحقيق التنمية الاجتماعية في ضوء سياسات تتبعها الدولة. فضلاً عن ذلك فأن وجود ثقافة سياسية تؤمن بمبادئ الديمقراطية سلوكاً وفكراً ومعتقداً سواء على مستوى المجتمع أم النخب الحاكمة ويشمل ذلك الأمر بطبيعة الحال مستويات التعليم الموجودة في الدولة ومدى انخفاض أو اتساع حجم الطبقة الوسطى فضلاً عن مستويات التنشئة الاجتماعية –السياسية التي لها

دور فاعل في إنضاج الوعي السياسي وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها نشر ثقافة سياسية تساهم في عملية التحول الديمقراطي ، وتعد التنشئة الاجتماعية – السياسية من أهم الروابط بين المجتمع والنظام السياسي كونها تهدف الى زيادة فاعلية النظام السياسي في مواجهة المشاكل التي تعترضه إذ يفسح المجال للمواطنين للمشاركة السياسية ووضع الخطط والجداول لنشاطات النظام السياسي(محي، ٢٠١٤، ص١٥٩).

ثالثاً: التحول الديمقراطي وتعزيز قيم المواطنة:

يعد التحول الديمقراطي أحد مرتكزات تعزيز المواطنة في المجتمع، فتعزيز الهوية الوطنية والشعور بالولاء والانتماء يتزايد بتحقيق الوسائل الديمقراطية كالمساواة والعدالة وحرية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وتعزيز الاستقرار والأمن الذي يشكل دافعاً للتماسك الاجتماعي (جورانة وآخرون ، ٢٠١٠ ، ص٢٩-٣١).

وتسعى المواطنة إلى تنشئة المواطن بمرتكزاتها الشمولية على القيم والمبادئ والمعتقدات السياسية التي تجعل منه مواطناً قادراً على الدفاع عن وطنه ومجتمعه تحت أي ظروف، متطلبةً تطوير معارف النشأة العامة (الاجتماعية والسياسية) التي تعمل على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع المحلي الذي ينتمي له ومعرفة أمور الوطن والحكومة والشعب (جورانة وآخرون ، ٢٠١٠ ، ص٣٧). ولعل التساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي علاقة الثقافة الديمقراطية بالمواطنة ؟ وما هو أثر تلك الثقافة في المواطنة ؟ ولعل الإجابة على ذلك تظهر واضحة من خلال الأدوار التي تؤديها الثقافة الديمقراطية في تحقيق وصقل وبلورة المواطنة الحقيقية.

فالديمقراطية يمكن عدها ثقافة كونها قائمة على قيم و اخلاق المواطنة ، إذ تقوم بغرس قيم المواطنة في نفوس وعقول الشباب للمشاركة في الحياة السياسية السليمة دون الحاجة لاستعمال العنف في التعبير عن الرأي عن طريق تعزيز ثقافة الديمقراطية في نفسه ، وتعد العلاقة بين المواطنة والديمقراطية بمثابة العلاقة بين المجتمع والدولة إذ تمثل ثقافة الديمقراطية دولة للمواطنين المدافعين عنها من الإخطار والتهديدات التي تعترض كيانها ووحدتها السياسية(عفيفي، ٢٠٠٣، ص٣٣-٣٧)، إلا أن الإشكالية القائمة في المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية قائمة هي تعويد الفرد أن يتصرف كمواطن و تعويد القوى السياسية أن تتبنى فعلياً مفهوم المواطنة و المساواة أمام القانون مادامت المواطنة تعد شكلاً من أشكال السيادة(القابلة ، http://www.mafhoum.com/press7/224S66.htm).

ويعد الترابط بين الديمقراطية والمواطنة ترابط عضوي بالأساس، فكلاهما ينتج الآخر على الرغم من العوارض التي تعتري علاقتهما البنيوية كما في الدولة التي تسلب حقوق المواطنة، ومن ذلك يمكن القول أن ليس كل مواطنة ديمقراطية، إلا أن كل ديمقراطية حقيقية

مواطنة ،فالمواطنة الحقه تعد وليدة النظام الديمقراطي القائم على مبدأ سيادة الشعب والاعتراف بحقوق المجتمع كالمساواة والتكافؤ والمشاركة السياسية وغيرها ،ويقصد بذلك أن الدولة الديمقراطية ترى في المواطنة الصالحة تكريس لسيادة القانون وحكومة الشعب، ومن هنا ينتج التبادل العضوي بين الديمقراطية والمواطنة، إذ تكون المواطنة على أساس هذه التبادلية المنطلق للمطالبة بالديمقراطية لغرض صنع السلطة المتأتية من خلال حق المشاركة، فالديمقراطية تعني حكم من يختارهم الشعب لتمثيله بموجب القيم الديمقراطية(العادلي، http://almadapaper.net/sub/06-705/p18.htm)

ومما سبق يمكن القول بأن المواطنة لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية – قانونية تستند إلى جملة من الحقوق والواجبات ، مما يعني الاعتراف المبدئي والأساسي بالتناقضات والاختلاف والتعدد بكل المعاني ، الأمر الذي يمثل تجاوزاً لكل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار السياسي أو الاستخفاف بقدرات المواطنين وإمكانياتهم وتنوعهم، ، وتعد العدالة والمساواة القاعدة الأساسية التي تحتوي مفهوم المواطنة سياسياً واجتماعياً ، الأمر الذي يفسح المجال للديمقراطية والمشروعة القانونية في التعبير عن نفسها بالمعنى الثقافي والسياسي ، فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعددية الاجتماعية والسياسية وتنظيم العلاقة بين مختلف شرائح المجتمع على أسس المواطنة المتساوية ، أي أن قوام المواطنة منظومة من الحريات الأساسية و الحقوق الطبيعية الثابتة والحقوق المدنية المكتسبة والالتزامات المتبادلة، وتتحدد في ضوئه وعلى أساسه الهوية الوطنية ، فماهية مجتمع ما هي ما ينتجه هذا المجتمع بالفعل على الصعيدين المادي والروحي ومن ثم فإن المواطنة تعد مرادف للمشاركة في الشأن العام و الإنتاج الاجتماعي وصياغة مستقبل الوطن ، أي أنها على صعيد الفرد نزوع أصيل إلى الكلية التي توجد في المجتمع المدني و الجماعة الإنسانية والدولة الديمقراطية التي هي مستقبل الجميع(درويش ، http://cdf-sy.org/content/index.php?option=com_content&view=article&id=302:2010-08-16-20-35-54&catid=11:2010-07-06-15-21-27&Itemid=12).

استنتاجات البحث:

١. إن الديمقراطية هي ثقافة قبل أن تكون أنموذجاً للحكم والسلطة ، يجري اعتمادها بوصفها مفاهيم ضمن المنظومة الثقافية والقيمية للمجتمع.

٢. إن التنشئة السياسية هي من يخلق الوعي السياسي للمجتمع نحو فكرته وتصوراته حول أسلوب ونظام الحكم ؛ لذا فأن التنشئة السياسية أما أن تكون جزءاً مهماً من تطبيق النظام الديمقراطي وأما أن تكون مثبطة ومقاومة لذلك التحول .

٣. إن المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ما زالت تمر بمرحلة انتقالية من الجدلية بين أطر ومتبنيات الثقافة الموروثة ومرجعياتها و أطر ومرجعيات ومفاهيم الديمقراطية.
٤. إن محاولة فرض الديمقراطية على المجتمعات التقليدية نظاماً سياسياً من دون وجود تهيئة أو قبول ثقافي يجعل من هذا التحول فجوة بين النظام السياسي وأنساق المجتمع الأخرى ، و يمكن أن يولد أزمات ومشاكل وعدم استقرار سياسي واجتماعي.
٥. إن تطبيق النظام السياسي لمفاهيم الديمقراطية بشكل حقيقي عبر سياسية اجتماعية ناجحة يمكن أن يولد قناعة وإيمان لدى المجتمع بتلك المفاهيم ينعكس ايجابياً على تبني أساليب التنشئة الاجتماعية لأفكار التحول نحو المجتمع الديمقراطي.
٦. إن التحول نحو الدولة الديمقراطية يتطلب تكاملاً بين جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لذا فأن فهم مؤسسات مثل العائلة والمؤسسة الدينية والمدرسة وغيرها من المؤسسات يجعل من هذا التحول ممكناً

توصيات البحث

١. أن التوصية الأهم هي في تطبيق السلطة السياسية بمؤسساتها الثلاثة(التشريعية، التنفيذية، القضائية)لأطر ومفاهيم الديمقراطية وسياستها بشكل حقيقي قادرة على إقناع المجتمع بجدوى وصحة الديمقراطية .
٢. أن تتبنى مرجعيات التنشئة السياسية في المجتمع الأفكار والمبادئ التي تعزز تصورات الأفراد نحو نظام سياسي ديمقراطي .
٣. إسهام المجتمع وبشكل فاعل في صناعة القرار السياسي دون ترك ذلك إلى طبقة سياسية تنفرد بتحديد أطر وشكل وأسلوب النظام السياسي بحسب مصالحها الخاصة.
٤. مشاركة الطبقة المثقفة في تعزيز ونشر الجوانب الايجابية للديمقراطية .
٥. إسهام وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الفاعلة في توجيه قناعة المجتمع والأفراد نحو التوفيق بين أعتماد النظام الديمقراطي نظاماً سياسياً مع القدرة على المحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمع .

الخاتمة...

حاول هذا البحث أن يدرس الأبعاد الاجتماعي للتحولات السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية في تغيير نظام الحكم والسلطة من النظام الشمولي والدكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وما صاحب ذلك من عدم استقرار في كل مناحي المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيّن البحث أن جزءاً كبيراً من ذلك يعود الى أصطدام مفاهيم النظام الديمقراطي ومتبنياته بأطر المرجعيات الثقافية للمجتمع ووعيه السياسي وما ورثه من صورة نمطية لشكل النظام السياسية تم تغذيتها في سلوكيات أفراده من طريق التنشئة السياسية .

إن تطور النظام الديمقراطي في المجتمعات الغربية جاء نتيجة قرون من التنمية السياسية والتغيرات الاجتماعية والفكرية بدأت منذ عصر التنوير في أوربا القرون الوسطى وتطبيقاتها الأولى بعد نجاح الثورة الفرنسية حتى وقتنا الحالي ، في حين أن مجتمعاتنا تلقت الديمقراطية بوصفها صدمة سياسية مفاجئة اقتبست واختزلت جميع الأساليب المتطورة للنظم الديمقراطية على المستوى السياسي مؤسسياً من دون أن يكون لذلك تطبيقات انعكست بشكل ايجابي على تحسن واقع وظروف مجتمعاتنا التي اعتبرت أن الديمقراطية جسم دخيل عليها ومفروض من الخارج تنظر له بعين الريبة والقلق وتحاول تطويعه بما يتواءم مع ثقافتنا التقليدية ومرجعياتنا الاجتماعية للفعل السياسي كالدين والقبيلة والطائفة والقومية فضلاً عن العادات والتقاليد الموروثة.

لا يمكن أن يتحول المجتمع الى مجتمع ديمقراطي بمجرد أنه يمتلك مؤسسات سلطة تتبنى أنموذج الحكم الديمقراطي شكلاً وتنظيماً من دون أن تتجسد أبعاد الديمقراطية حقيقة على أرض الواقع وينعم المجتمع بالعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والمواطنة و الرفاه الاجتماعي ، فيتحقق بذلك إيمانه بالديمقراطية ثقافةً وسلوكاً ووعياً ينشئ عليه أفراده ، وفي الوقت نفسه لا يمكن لنظام سياسي يتبنى أنموذج الحكم الديمقراطي أن ينجح دون أن يتماهى مع المجتمع بجميع مكونات ثقافاته الفرعية .

المصادر و المراجع

١. أبرش. إبراهيم. (١٩٩٨). علم الاجتماع السياسي ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢. أبو عرام. د. تيسير. (٢٠١٠). ***التنشئة السياسية لطلبة جامعة الخليل*** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة القدس المفتوحة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)، الرابط http://swmsa.net/forum/showthread.php?t=14670
٣. ابو هربيد. نيفين محمد. (٢٠١٠). ***دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة و المرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة***، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة.
٤. بالأندية. جورج. (٢٠٠٧). الانثربولوجيا السياسية ، ترجمة علي المصري ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، ط٢ .
٥. بدوي. أحمد زكي. (١٩٧٧). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت .
٦. بدوي. أحمد زكي. (١٩٧٩). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح ، بيروت.
٧. الجدة. ميادة أحمد عبد الرحمن. (٢٠٠٠). التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي ، معهد الدراسات القومية، الجامعة المستنصرية.
٨. الجواهري. عبد الهادي. (١٩٨٣). قاموس علم الاجتماع ،مكتبة نهضة الشرف، القاهرة.
٩. جورانة. أحمد وآخرون. (٢٠١٠). التربية الوطنية ،جامعة اليرموك .
١٠. حداد. سليم. (٢٠٠٦). بؤس الديمقراطية ، مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت.
١١. الحسن. إحسان محمد. (١٩٩٩). موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، لبنان.
١٢. حسن. محمود شمال. (٢٠١٠). مرجعيات الجماعات : المرجعيات وأثرها في تقرير توجهات الأفراد، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت.
١٣. حسين. بسام محمد. (٢٠٠٤). الديمقراطية و واقع التنمية في البلاد العربية ، النبأ المستقبل للثقافة و الإعلام ، العدد ٧٠، السنة العاشرة .

١٤. حمادي. الهام مكي. (٢٠١٠). ***الثقافة السياسية للبرلمانيات العراقيات*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم الاجتماع.
١٥. خريسان. عواطف علي. (٢٠٠٢). ***تأثير العوامل الاجتماعية في السلوك السياسي*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم الاجتماع .
١٦. الخشاب. مصطفى. (١٩٦٧). علم الاجتماع ومدارسه (الكتاب الثاني :المدخل إلى علم الاجتماع) ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، مصر .
١٧. خطاب. سمير . (٢٠٠٤). التنشئة السياسية والقيم ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر.
١٨. درويش. نضال. المواطنة والدولة الديمقراطية لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا ، موقع الكتروني ،الرابط http://cdf-sy.org/content/index.php?option=com_content&view=article&id=302:2010-08-16-20-35-54&catid=11:2010-07-06-15-21-27&Itemid=12 .
١٩. الدعمي. لاهاي عبد الحسين. (٢٠١١). مقدمة في علم الاجتماع ، دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
٢٠. الرشدان. عبد الله. (١٩٩٩). علم اجتماع التربية ، مطبعة الأرز، عمان- الأردن.
٢١. زايد. احمد. (٢٠٠٧). صور الخطاب الديني المعاصر ،مكتبة الأسرة ، مصر .
٢٢. السعدي. ناجحة سلمان داود. (٢٠٠٦). ***الدين والتماسك الاجتماعي*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع .
٢٣. سعيد. عبد الحكيم رضوان. (١٤٣٣/١/١). دورة تدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي ، جامعة المجمعة قسم العلوم التربوية-كلية التربية بالزلفي، https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/%20.ppt
٢٤. السماوي. مهند حبيب. (١٤ أيلول ٢٠٠٦). حرية... ديمقراطية ، المؤتمر العدد ١١٨٧.
٢٥. سميث. شارلوت سيمور.(١٩٩٨). موسوعة علم الإنسان (المفاهيم والمصطلحات الإنثروبولوجية)، ترجمة مجموعة كتاب ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، الكويت.
٢٦. صالح. نبى علي. (٨ آذار ٢٠١٣). السمات العامة للمجتمع القبلي، موقع منبر الحرية الالكتروني ، الرابط http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7529
٢٧. صالح. نبيل علي. (٢٠١٥). السمات العامّة للمجتمع التقليدي (القَبَلي) العربي، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرابط http://www.mominoun.com/articles /
٢٨. الطبيب. مولد زايد. (٢٠٠١). التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع ،المؤسسة العربية الدولية للنشر ،عمان –الأردن.
٢٩. الطعان. عبد الرضا حسين وآخرون. (بلا تاريخ). مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العراق.
٣٠. العادلي. حسين درويش. الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة، موقع الكتروني ، الرابط http://almadapaper.net/sub/06-705/p18.htm .
٣١. عبد الجبار. فالح . (١٩٩٨). الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة (نموذج العراق) ، دار المدى للثقافة والنشر ، سوريا – دمشق.
٣٢. عزيز. عباس رحيم. (٢٠٠٦). ***الثقافة والحضارة: تواصل أم قطيعة*** ، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات ، بغداد، السنة الأولى، العدد الرابع.
٣٣. عفيفي. محمد الهادي. (٢٠٠٣). ***التربية والتغيير الثقافي*** ، مجلة الانجلو المصرية ، ط١.
٣٤. العقيلي. جعفر نجم نصر. (٢٠٠٥). ***سوسيولوجيا الذات والآخر في الثقافة العربية الإسلامية*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب –جامعة بغداد، قسم الاجتماع .
٣٥. عمر. معن خليل و القيصر. مليحة عوني. (١٩٨١). المدخل إلى علم الاجتماع ، مطبعة جامعة بغداد.
٣٦. عمر. معن خليل. (١٩٩٠). انشطار المصطلح الاجتماعي ، مطابع التعليم العالي، الموصل.
٣٧. العيثاوي. وسام حسين علي. (٢٠١٥/٣/٢٩). دور التنشئة الاجتماعية- السياسية في المشاركة السياسية، موقع الحوار المتمدن الالكتروني ، الرابط http://m.ahewar.org/s.asp?aid=461515&r=0&cid=0&u=&i=7846&q
٣٨. عيدان. عقيل يوسف. (٢٠٠٧). ما هي الديمقراطية ، النبأ ، المستقبل للثقافة والنشر ، العدد ٨٥ ، السنة العاشرة .
٣٩. غليون. برهان. (١٩٩٤). المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢.

٤٠. القابلة. إدريس ولد ،المواطنة والديمقراطية موقع الكتروني ،الرابط http://www.mafhoum.com/press7/224S66.htm .
٤١. الكنعاني. عادل ياسر ناصر. (٢٠٠٧). ***السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع*** ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، قسم الاجتماع.
٤٢. الكيالي. عبد الوهاب. (١٩٧٤). الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت.
٤٣. لتنشئة السياسية ...الأدوات ،صحيفة الوسط ،البحرين ،العدد(٢٤٠٣)، الرابط http://www.alwasatnews.com/news/45862.html
٤٤. محي. احمد غالب. (٢٠١٤). ***التحول الديمقراطي (اسبابه ، شروطه ، مستوياته)***، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد(٣٧-٣٨).
٤٥. المدخل لعلم السياسة. صادر عن مكتب السيد الشهيد(قدس سره). (١٤١٣هـ). شركة دار المعمور للطباعة والنشر.
٤٦. المسعودي. وليد. (٢٠٠٦). ***الديمقراطية والحركات السياسية الإسلامية*** ،مجلة مدارك ،العدد الثاني ،السنة الأولى.
٤٧. نجم. سحر كاظم. (٢٠٠٠). ***دور الجماعات المرجعية في التنشئة السياسية*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم الاجتماع.
٤٨. النوري. قيس . (٢٠٠٦). الثقافة والشخصية شكلاً وسلوكاً ،مطبعة جعفر العاصمي، بغداد ، ط٢
٤٩. هلال. علي الدين. (٢٠٠٧). ***الديمقراطية والاقتصاد والسوق*** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٤.